محركات النمو في قطاع الزراعة: ما المطلوب لتعزيز الاكتفاء الذاتي؟

شباط 2021

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: 6476 566 6 962+
ف:6376 566 6 962+

جدول المحتويات

المقدمة 4

نظرة عامة 5

أبرز تحديات القطاع الزراعي الأردني: بعض المشاهدات..... 9

التوصيات 21

1. المقدمة

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات المؤثرة في الاقتصاد الوطني، نظراً لاعتماده وبشكل أساسي على استغلال الموارد الطبيعية في تحقيق الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، حيث يوفر القطاع الزراعي المنتجات الرئيسية والاستراتيجية ذات العلاقة المباشرة بالأمن الغذائي، كما أن له دورٌ بارز في توفير المواد الأولية التي تستخدم كمدخلات في العديد من الصناعات التحويلية والغذائية.

وتعتبر الزراعة ركيزة أساسية للتنمية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية، وقد أصبح البعد الاقتصادي يحتل أهمية خاصة من حيث زيادة العوائد والقدرة على المنافسة، إضافة إلى تحقيق التوازن الغذائي بما يكفل ديمومة الموارد وحفظ حقوق الأجيال القادمة فيها، ويؤمن ظروف التنمية المستدامة من الناحية الاجتماعية.

في ظل الظروف الراهنة التي يعيشها العالم اليوم نتيجة لأزمة جائحة كورونا والتي انعكست بشكل مباشر على سلاسل الإمداد والإنتاج الزراعي حول العالم؛ أظهرت الأزمة أن أي اختلال في حلقات سلاسل القيمة سيؤدي إلى تأثيرات سلبية وخسائر على مستوى المزارعين بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام.

تركز هذه الورقة على فهم الخصائص المتعلقة بالمحركات الرئيسية (Key Drivers) التي تحد من عملية نمو القطاع الزراعي، والذي بدوره سيمكن أصحاب القرار من صياغة الاستراتيجيات المتعلقة باستدامة القطاع الزراعي على المدى البعيد. وتتمثل هذه المحركات الرئيسية من عدد من العناصر الأساسية وهي: الأراضي الزراعية، والموارد المائية، والاستثمارات، وأثر التكنولوجيا في نمو القطاع، بالإضافة الى الموارد البشرية.

تسعى ورقة السياسات هذه الى:

1. تقديم مشاهدات حول واقع القطاع الزراعي في الأردن.
2. اقتراح توصيات تستهدف تعزيز نمو القطاع الزراعي وتساهم بتحقيق الامن الغذائي.

2. نظرة عامة

الناتج الزراعي الإجمالي: شهد الإنتاج الزراعي في الأردن نمواً طفيفاً خلال السنوات الأخيرة (2014 – 2019)، إلا ان مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الخمس الماضية بقيت مستقرة بحدود (4.5%).

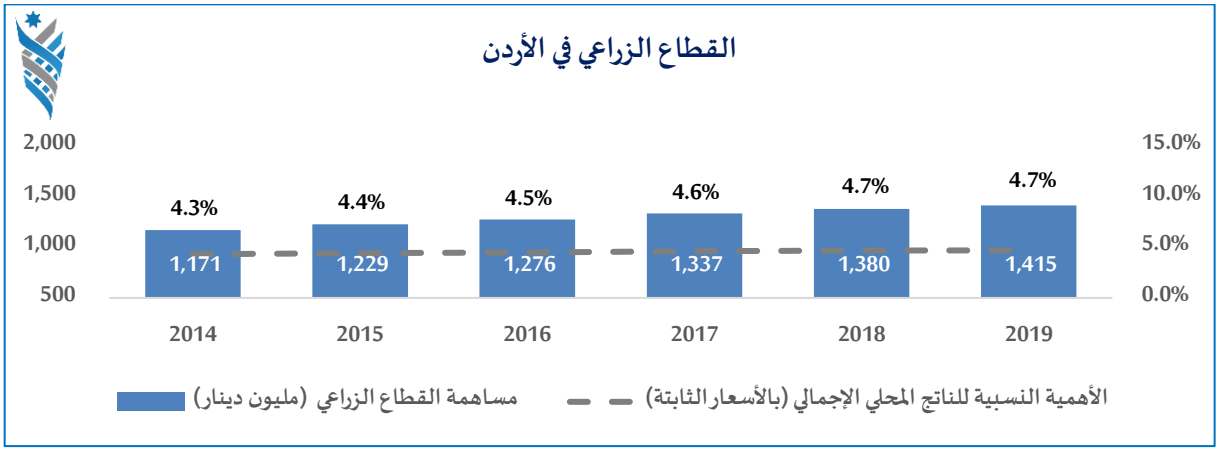

البنك المركزي، النشرة الإحصائية الشهرية والسنوية

يشار الى أن القيمة المضافة الكلية لقطاع الزراعة تتجاوز المساهمة المباشرة كما تظهرها بيانات الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن القيمة المضافة المتحققة في القطاع تنقسم الى قسمين؛ الأول منها يتعلق بإنتاج السلع الزراعية التي تقدر بحوالي (1.4 مليار دينار) والقسم الثاني الرئيسي مرتبط بالقيمة المضافة المرتبطة بالتصنيع الغذائي، وفي قسم كبير منها تظهر ضمن القطاع الصناعي كما هو موضح ادناه.

القيمة المضافة: تساهم الصناعات الغذائية في رفد الاقتصاد الوطني بما يقارب (15%-20%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، حيث يشير المصطلح إلى عمليات التصنيع التي تزيد من قيمة السلع الزراعية الأولية.

صناعة المنتجات الغذائية		
نوع الصناعة	إجمالي القيمة المضافة (مليون دينار)	تعويضات العاملين (مليون دينار)
تجهيز وحفظ اللحوم	236	43
منتجات المخابز	160	72
منتجات غذائية أخرى	98	25
الزيوت والدهون النباتية والحيوانية	89	9
منتجات الألبان	77	22
تجهيز وحفظ الفواكه والخضروات	38	11
الكاكاو والحلويات السكرية	35	11
منتجات الحبوب	33	7
الأعلاف الحيوانية	32	7
المجموع	**798**	**207**

دائرة الإحصاءات العامة، مسح الصناعة 2015

عمالة القطاع الزراعي: يعتبر القطاع الزراعي من أقل القطاعات توظيفاً للأيدي العاملة، حيث لم تتجاوز نسبة العاملين الأردنيين في القطاع الزراعي (1.7%) من إجمالي أعداد حجم القوى العاملة. ويلاحظ تركز العمالة الوافدة (من غير الأردنيين) في القطاع.

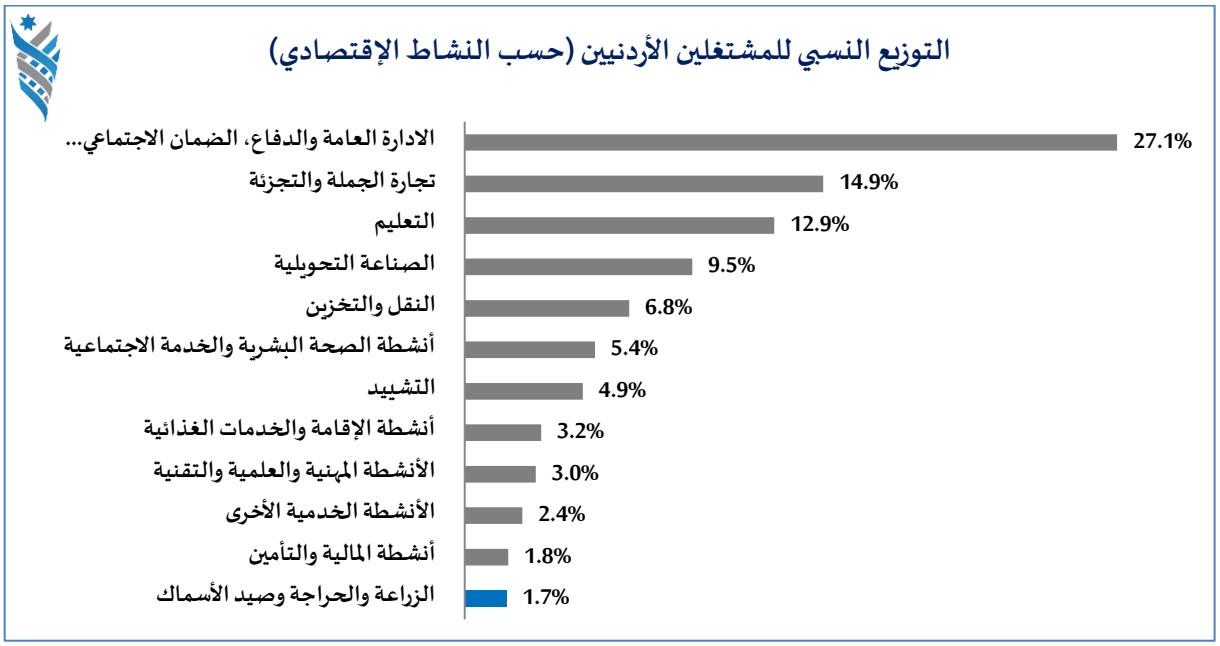

دائرة الإحصاءات العامة، القوى العاملة

الصادرات والمستوردات الزراعية: تراجعت قيمة الصادرات الزراعية بشكل واضح خلال السنوات الخمس الماضية، حيث انخفضت قيمة الصادرات الزراعية من (920 مليون دينار) لعام 2015 إلى (670 مليون دينار) لعام 2019. ويعود السبب في ذلك إلى المنافسة الشديدة التي تواجه الصادرات الزراعية الأردنية في الأسواق العالمية من حيث المواصفات ووسائل التصدير الحديثة.

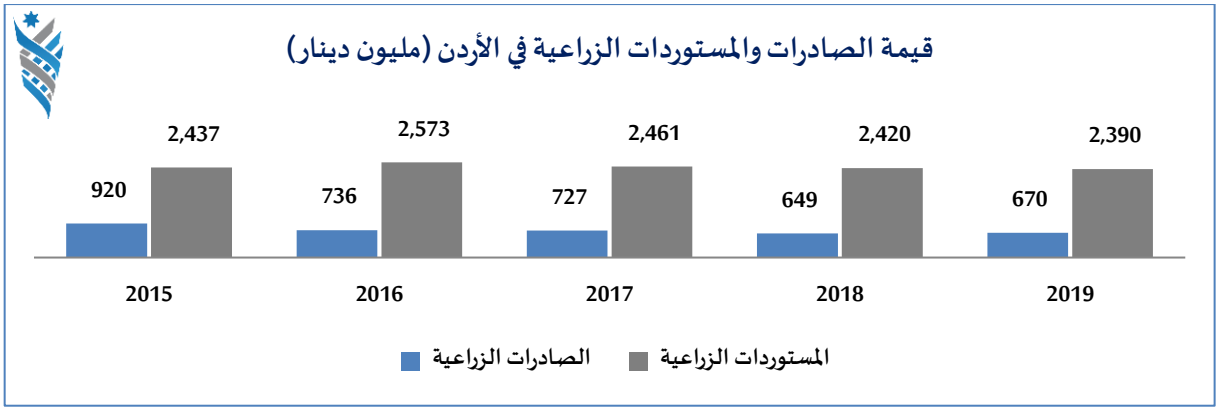

البنك المركزي، النشرة الإحصائية، التركيب السلعي للصادرات

وفيما يلي نظرة على صادرات أعلى 10 سلع زراعية من حيث القيمة:

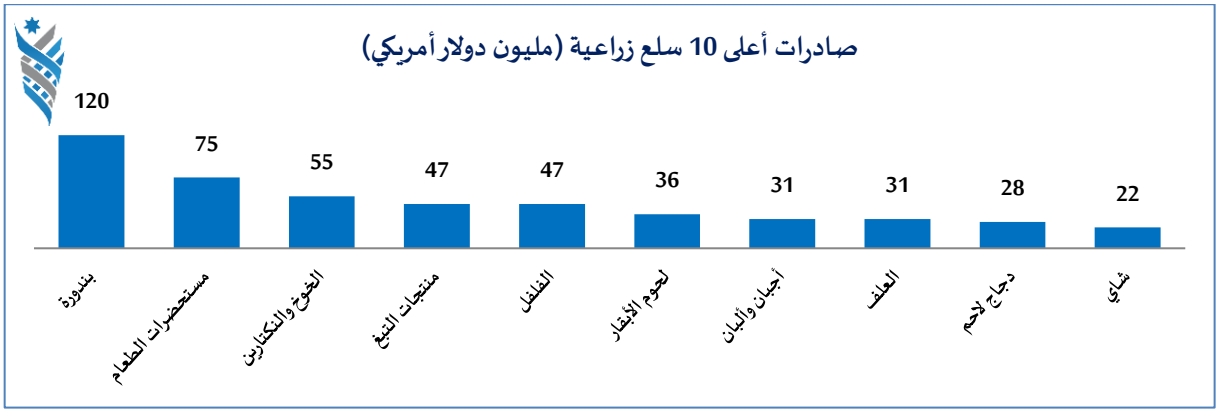

منظمة الغذاء العالمية (الفاو)، قاعدة بيانات الأردن 2019

وفيما يلي نظرة على مستوردات أعلى 10 سلع زراعية من حيث القيمة:

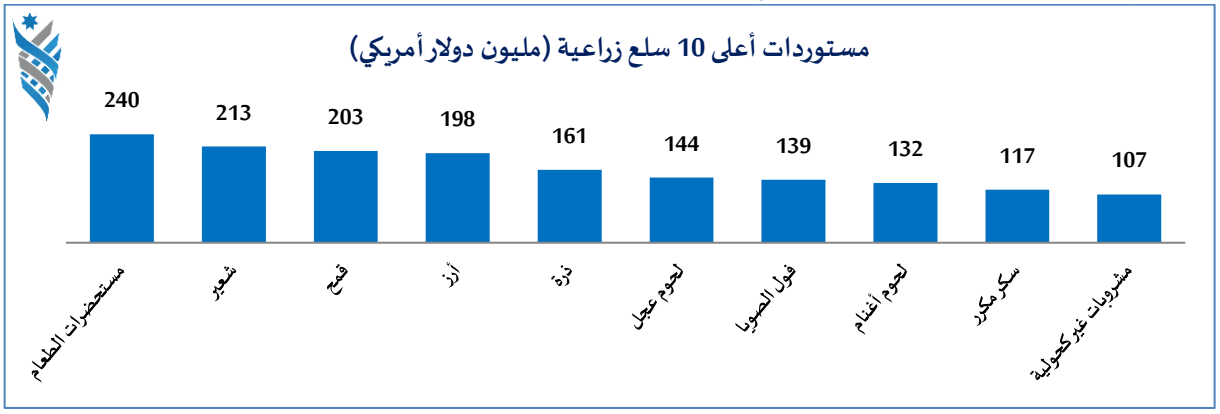

منظمة الغذاء العالمية (الفاو)، قاعدة بيانات الأردن 2019

الميزان التجاري الزراعي: اتسعت قيمة الفجوة الغذائية في الأردن خلال العقود الماضية (ما يعني عدم التناسب بين الكميات الغذائية المنتجة محلياً وحاجة السكان من الغذاء؛ الأمر الذي يؤدي إلى استيراد الغذاء من الخارج)؛ حيث شكلت قيمة المستوردات الزراعية أكثر من ثلاث أضعاف قيمة الصادرات الزراعية بعجز بلغت قيمته (1.7 مليار دينار) للفترة ما بين (2015-2019). ويمكن أن يعزى هذا العجز إلى عاملين رئيسيين؛ الأول يعزى إلى المنتجات التي يصعب إنتاجها محلياً نظراً لعدم ملائمة الأراضي المتاحة والظروف الجوية المناسبة أو المصادر المائية الكافية؛ أما العامل الثاني فسببه تدني ربحية بعض المحاصيل نتيجة لضعف السياسات المحلية التي تنظم أو تشجع زراعة بعض المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح، مما أدى إلى عزوف المزارعين عن انتاج تلك المحاصيل.

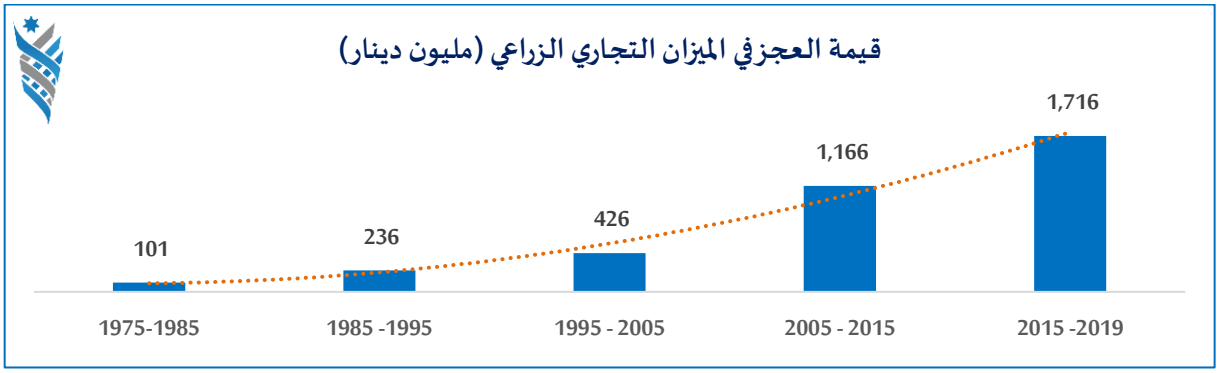

البنك المركزي، النشرة الإحصائية، التركيب السلعي للصادرات

الاكتفاء الذاتي: تم تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء في الأردن ضمن عدد محدود من السلع الزراعية وهي (البندورة، الزيتون وزيته، ولحوم الماعز وبيض المائدة)، إلا أن عدداً كبيراً من السلع الرئيسية لا زال يقوم على الاستيراد بنسبة كبيرة مثل (الشعير والقمح والأرز). وهو ما يتطلب من المعنيين والمختصين في القطاع إعادة النظر بسلوك المستهلكين من الغذاء لتحديد نوعية السلع التي تحتاج تركيزاً أكبر في انتاجها، مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى القيمة المضافة التي تحققها كل سلعة.

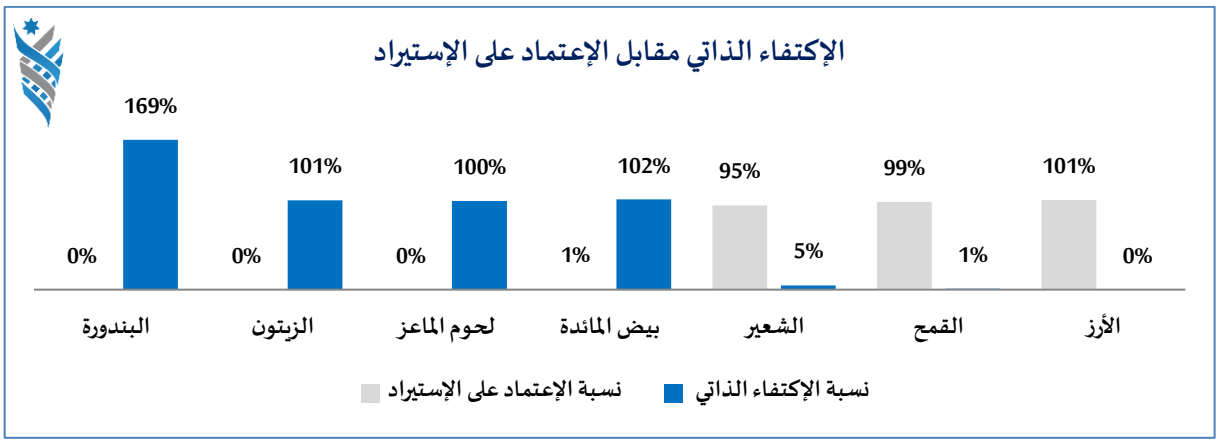

دائرة الإحصاءات العامة، الميزانية الغذائية الزراعية 2017

نسبة الاعتماد على الاستيراد (المستوردات/الإنتاج المحلي + المستوردات-الصادرات (المعاد تصديره) * 100)
نسبة الاكتفاء الذاتي (الإنتاج/الإنتاج + المستوردات – الصادرات * 100)

3. محركات النمو في القطاع الزراعي الأردني: بعض المشاهدات

تتشعب التحديات التي يواجها القطاع الزراعي الأردني وتختلف باختلاف السياسات المتبعة من حيث سياسات التسعير، وسياسات التسويق، والسياسات التمويلية أو الاستثمارية، وسياسات التجارة الخارجية للسلع الزراعية. إلا أن الإطار العام والواضح للمحركات الرئيسية (Key Drivers) -والتي لا يمكن تحقيق أي نمو منشود دون تحليلها وربط هذه المحركات بعضها ببعض-يسهل من عملية نمو واستدامة القطاع، بعيداً عن الحلول قصيرة المدى أو المؤقتة. **وفيما يلي استعراض لهذه المحركات الرئيسية:**

1) الأراضي الزراعية

الأراضي الصالحة للزراعة: تشير الأرقام الصادرة عن وزارة الزراعة إلى أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الأردن تبلغ حوالي 8.9 مليون دونم؛ إلا أن مساحة الأراضي المستغلة زراعياً للفترة ما بين (2015-2017) بلغت نحو 2.4 مليون دونم لتشكل ما نسبته (27%) فقط من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة؛ ما يعني بأن أكثر من 70% من الأراضي الزراعية في الأردن غير مستغل زراعياً.

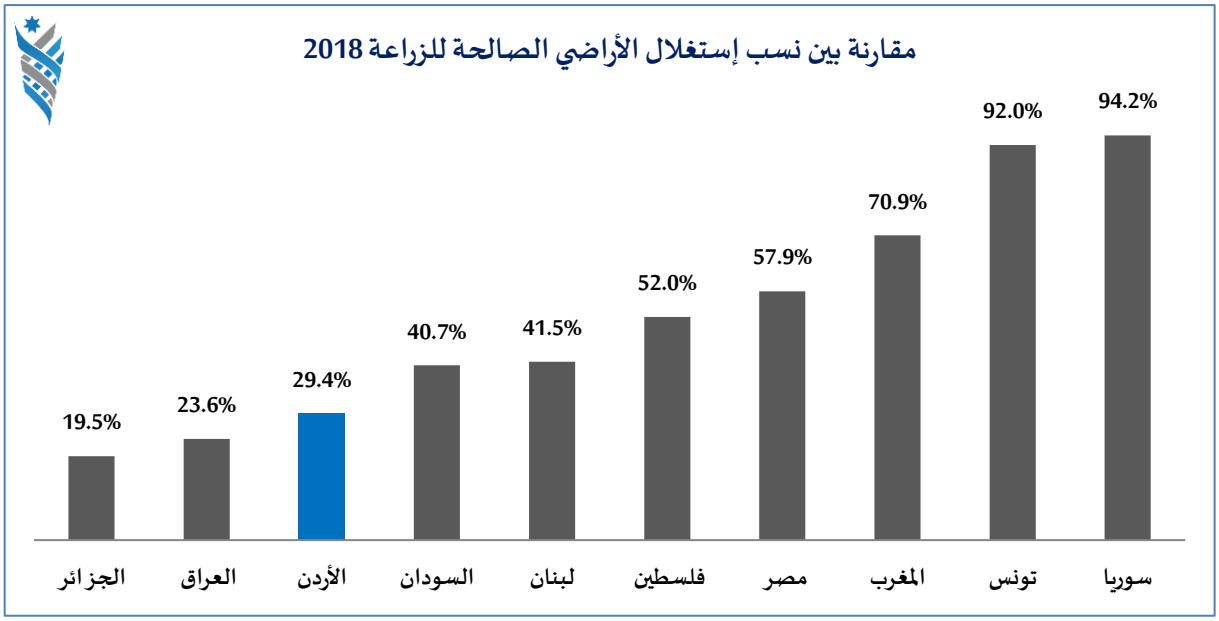

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير الأمن الغذائي 2020

الحيازات الزراعية: تشير البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة لعام 2017، إلى أن الحائزين الزراعيين للمساحات الزراعية التي تقل عن 10 دونمات والذين يشكلون ما نسبته 74% من أعداد الحائزين؛ لا يتجاوز مجموع حيازتهم 8% من إجمالي مساحة الحيازات الزراعية؛ وهو ما يشير إلى تفتت حجم الحيازات وصغر وحدات الإنتاج.

بالمقابل فإن ما نسبته 1% فقط من الحائزين الزراعيين (وهم كبار الحائزين) تجاوزت مساحة حيازتهم 41% من إجمالي مساحات الحيازات الزراعية؛ وهو ما يشير إلى تركز المساحات الزراعية لدى فئة صغيرة من الحائزين الزراعيين (كبار الحائزين).

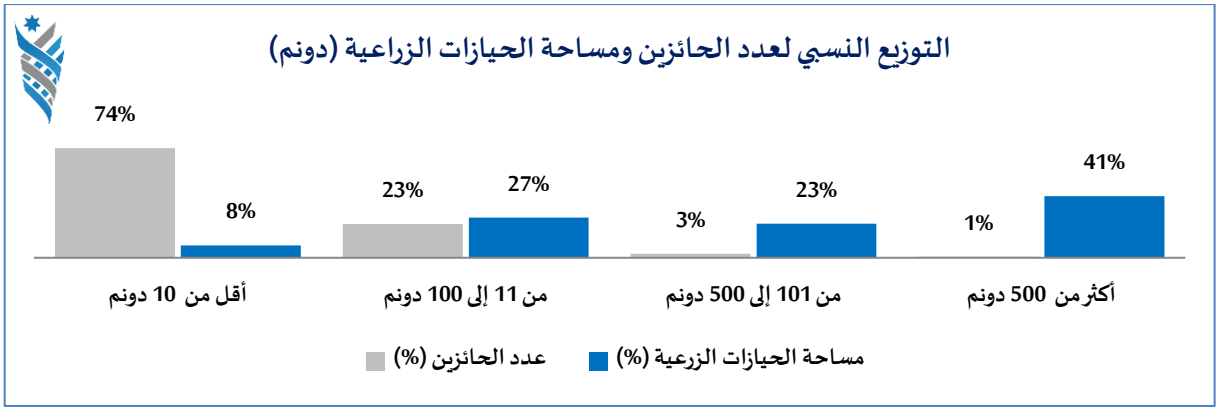

دائرة الإحصاءات، التعداد الزراعي 2017

النمط الزراعي: تعتمد الزراعة في الأردن بشكل أساسي على كل من الأشجار المثمرة والمحاصيل الحقلية والخضروات، حيث شكلت المحاصيل الحقلية (القمح، الشعير، وغيرها) النسبة الأكبر من مجموع المساحات المزروعة في المملكة بنحو (47%) من اجمالي الأراضي المزروعة (المستغلة) بينما شكلت النسبة الأقل من حيث الإنتاج بنسبة (11%) من اجمالي الإنتاج الزراعي في الأردن. أما نسبة المساحات المزروعة بالأشجار المثمرة فبلغت (34%) من إجمالي الأراضي المزروعة وبنسبة إنتاج تصل إلى (20%)، كما شكلت الخضروات النسبة الأقل من حيث المساحات المزروعة بلغت نحو (19%) بنسبة انتاج هي الأكبر تبلغ نحو (69%) من إجمالي كميات الإنتاج الزراعي في الأردن.

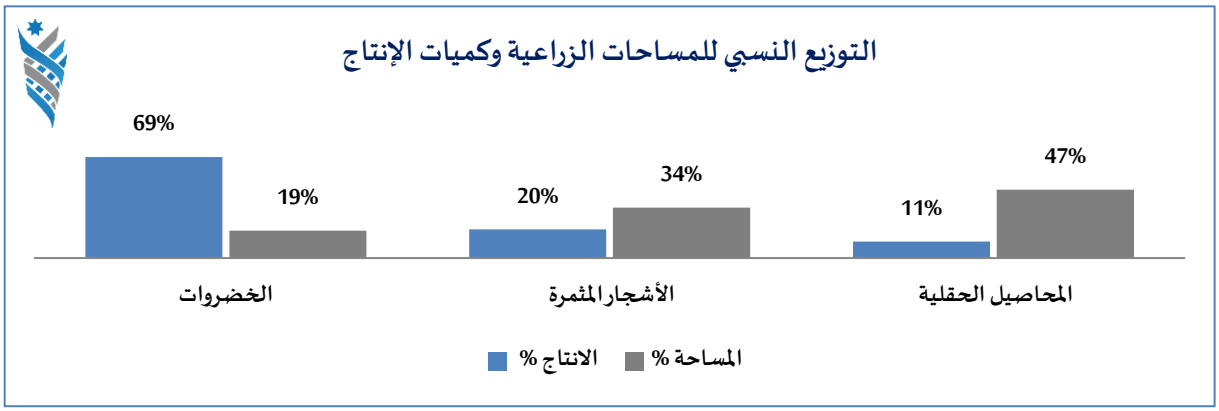

دائرة الاحصاءات العامة، التعداد الزراعي 2017

من الجدير بالذكر أن كمية الإنتاج لا تشكل مؤشراً على كفاءة المحصول كعائد مالي، حيث تختلف أوزان المحاصيل الزراعية باختلاف أنواعها وقيمتها السوقية، ولكن يمكن الإشارة إلى كفاءة استغلال الأراضي الزراعية كمساحة زراعية بما يتناسب مع القيمة المضافة التي يحققها كل محصول وبما يساهم في تحقيق اكتفاء ذاتي، وإلى مدى أهميته النسبية من حيث الصادرات، إضافة إلى تكاملية القطاع مع القطاعات الاقتصادية الأخرى (كالصناعات التحويلية للأغذية) مع ما ينتج محلياً.

إنتاجية المحاصيل الزراعية: تشير البيانات الواردة عن منظمة الغذاء العالمية إلى تدني إنتاجية المحاصيل الحقلية (الشعير والقمح) في الأردن، في حين أن انتاجية (الزيتون) في الأردن تعد أعلى من انتاجية الدول المشابهة من حيث المناخ

وخصوبة التربة. تجدر الإشارة إلى أن مساحة الأراضي المحصودة من محاصيل (الزيتون والشعير والقمح والبندورة) تشكل ما نسبته (69.4%) من إجمالي الأراضي الزراعية المحصودة في الأردن، وهو ما يشير إلى تركز القطاع النباتي في الأردن على سلع زراعية معينة. ويمكن تعريف المساحة الزراعية المحصودة بأنها المساحة التي جُمع منها إنتاج المحصول فعلًا.

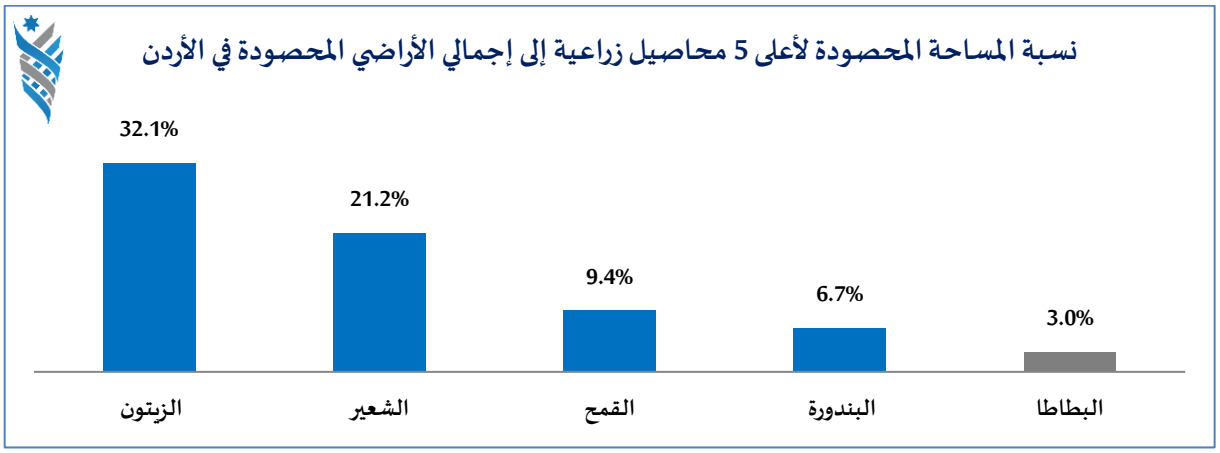

منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، قاعدة البيانات

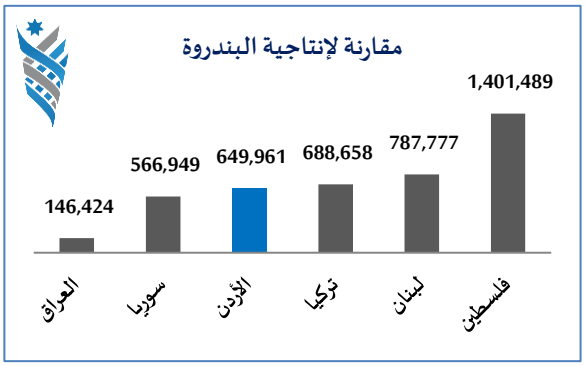

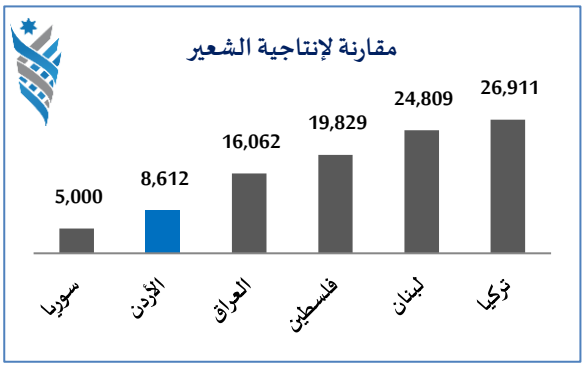

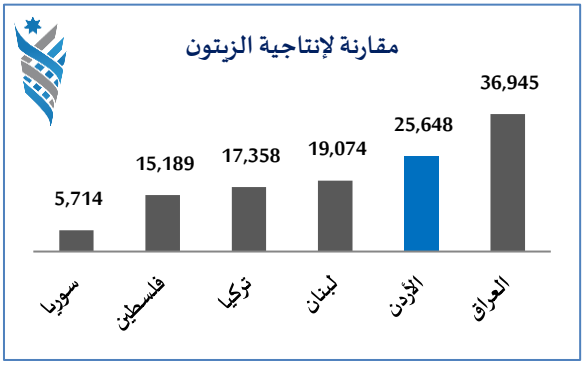

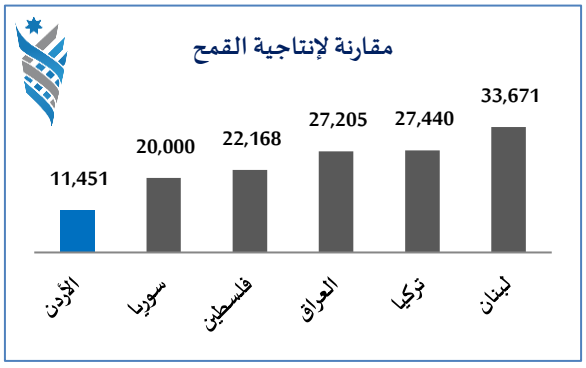

منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وحدة القياس هكتوجرام لكل هكتار hg/ha

يظهر جلياً بأن النمط الزراعي في الأردن عشوائي إلى حد كبير، **ويمكن تلخيص التحديات المتعلقة بالأراضي الزراعية على النحو التالي:**

1- تقدر نسبة الأراضي الصالحة للزراعة (غير مستغلة) إلى أكثر من (70%) من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة في الأردن.

2- تقدر نسبة أعداد الحائزين الزراعيين للأراضي التي تقل عن 10 دونمات بحوالي (74%) من إجمالي أعداد الحائزين، وهو ما يعقد من عملية تنظيم المزارعين ضمن مظلة تشريعية شاملة.
3- تشكل المحاصيل الحقلية النسبة الأكبر من إجمالي المساحات الزراعية (المستغلة) بحوالي النصف (47%)، إلا أنها لا تحقق أي اكتفاء ذاتي من السلع الأساسية مثل القمح والشعير. كما تعد إنتاجية المحاصيل الحقلية في الأردن متدنية مقارنة بالدول المشابهة.
4- تشكل مساحة الأراضي المحصودة من محاصيل (الزيتون والشعير والقمح والبندورة) ما نسبته (70%) من إجمالي الأراضي الزراعية المحصودة في الأردن. ما يعني تركز القطاع النباتي في الأردن على 4 سلع زراعية فقط.

2) الموارد المائية

لا شك بأن قطاع المياه في الأردن يواجه العديد من التحديات من حيث الزيادة المضطردة في أعداد السكان نتيجة لأزمات اللجوء بسبب الظروف الإقليمية في الدول المحيطة، والتي أدت بدورها إلى اتساع الفجوة ما بين الطلب على المياه وما هو متاح منها، إضافة إلى محدودية المياه المتجددة التي لا تكفي احتياجات المواطنين والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

يعتبر الأردن من أكثر دول العالم شحاً في المياه، حيث يصنف الأردن كثاني أفقر دولة عالمياً في مصادر المياه، وتعتبر ندرة موارد المياه الداخلية المتجددة من أهم التحديات التي يواجها قطاع المياه في الأردن، خاصة في ظل الظروف المناخية المتغيرة. وهو ما يتطلب مزيداً من السعي وراء الحلول الجذرية لتلافي أي تحديات مستقبلية في منسوب المياه.

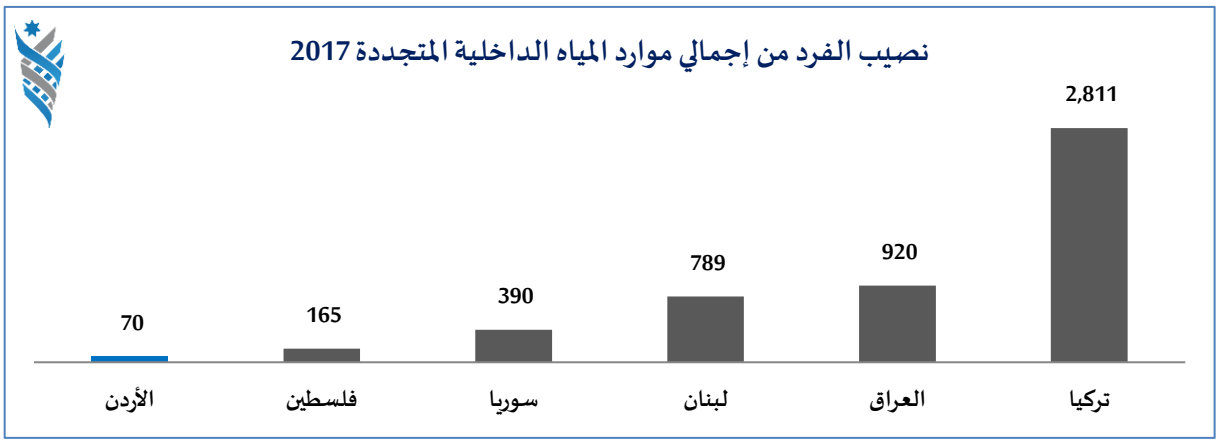

منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، Aqua Stats

الموازنة المائية: تشير البيانات الصادرة عن وزراه المياه والري حول مصادر المياه المتاحة واستخداماتها خلال العام 2018، إلى أنه يتم استخدام (147 مليون متر مكعب) من المياه غير المتجددة؛ حيث يتم الضخ من 10 خزانات مائية جوفية (من أصل 12) بأكثر من الحد الآمن للاستخراج المتمثل بكميات التغذية الجوفية. وهو ما يتطلب زيادة الاستثمار بالسدود المائية لزيادة منسوب المياه من مصادر المياه المتجددة لتغطية الطلب المتزايد على المياه لقطاع البلدية (منزلي)، إضافة إلى تعزيز الاستثمار بنوعية المياه غير التقليدية (المعالجة) لتزويد القطاع الزراعي بالاحتياجات اللازمة من المياه.

مصادر المياه/الاستخدام	بلدية (منزلي)	زراعي	صناعي	المجموع
مصادر مياه متجددة	354	371	24.7	**750**
مصادر مياه غير متجددة	113	29	4,7	**147**
مصادر غير تقليدية (معالجة)	4	114	2.5	**150**

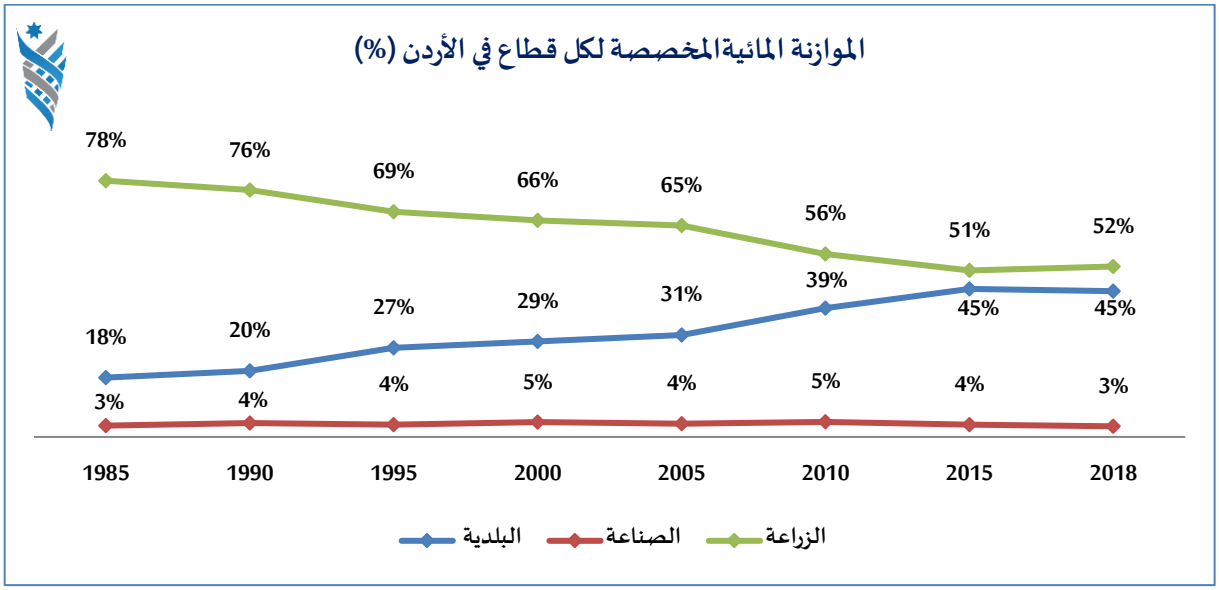

وزارة المياه والري، الموازنة المائية

الفاقد من المياه: يمكن تعريف الفاقد من المياه بأنه كمية المياه التي يتم ضخها في شبكات المياه ولا يتم المحاسبة عليها؛ إما لعدم وصولها للمستهلكين نتيجة لتسربها من شبكات المياه غير الفعالة (ضعف البنية التحتية)، أو لعدم كفاءة عدادات المياه لعدم دقة معلومات المشتركين أو التعدي على شبكات المياه. وتراوحت نسبة الفاقد من المياه بين (44% -52%) للفترة ما بين 2000 – 2017، وهو ما لا يتناسب مع بلد يتصف بشح المياه.

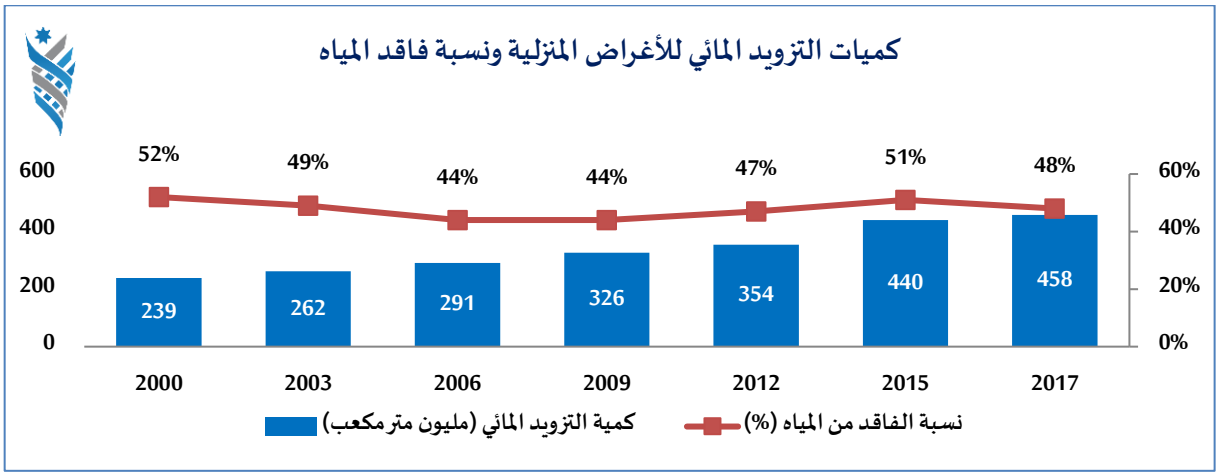

وزارة المياه والري، حقائق وأرقام 2017

العائد المالي للمياه: ووفقاً للبيانات الواردة عن دائرة الإحصاءات لعام 2014 حول الفوائد الاقتصادية المحتملة من استعمالات المياه بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في الأردن، يلاحظ تدني (العائدة المالي للمتر المكعب) في القطاع الزراعي بشكل واضح، مقارنة بالقطاع الصناعي والسياحي.

القطاع	العائد المالي (دينار أردني لكل متر مكعب)	فرص عمل (شخص لكل متر مكعب)
الزراعة	0.36	148
السياحة	25	1,693
الصناعة	40	3,777

الاستراتيجية الوطنية للمياه (2016 -2025)

الزراعة المروية: يبلغ متوسط المساحات المروية في الأردن نحو مليون دونم وتشكل ما نسبته (40%) من المساحة الكلية المزروعة (المستغلة). حيث تعتمد المحاصيل الزراعية في منطقة الأغوار على الزراعة بالري اعتماداً كلياً؛ لتشكل نسبة الأراضي المروية في الأغوار ما نسبته (99%) من إجمالي المساحات الزراعية في الأغوار، بما يقارب من (320 ألف دونم). في حين تبلغ هذه النسبة في المرتفعات نحو (32%) وبما يقارب من (569 ألف دونم).

وفي هذا السياق، من الممكن وضع سياسات خاصة بمنطقة الأغوار نظراً لكونها منطقة زراعية منظمة إلى حد ما (والتي تعد من أكثر المناطق خصوبة وإنتاجاً للسلع الزراعية في الأردن)، لتفعيل وتعزيز كفاءة استخدام المياه فيها، وفي حال نجحت الأفكار المطبقة ضمن هذه المنطقة، بالتالي يمكن تعميمها على كافة المناطق الزراعية التي تعتمد على الزراعة بالري في الأردن.

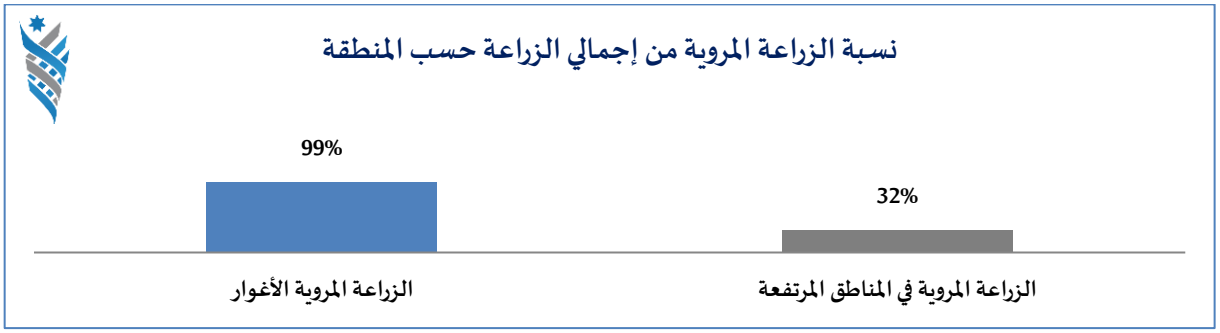

دائرة الاحصاءات العامة، الزراعة

منطقة الأغوار

وفي ذات السياق، يوصي تقرير صادر عن البنك الدولي (2015) حول تكلفة مياه الري في وادي الأردن باعتماد أسلوب الري بالتنقيط لكونه أكثر إنتاجاً من الري السطحي او ما يعرف بالري الموضعي (من حيث العائد للمتر المربع من المياه المستخدمة)؛ إضافة إل ذلك فإن انتاجية المزارع البلاستيكية (البيوت المحمية) أعلى من الزراعة التقليدية.

أنظمة الإنتاج الزراعي الرئيسي في الأغوار	النسبة
الخضروات -تقليدي	31%
الخضروات -بيوت محمية (بلاستيكية)	11%
الخضروات -تقليدي وبيوت محمية (بلاستيكية)	11%
مزارع الحمضيات -الري السطحي (موضعي)	9%
مزارع الحمضيات -الري بالتنقيط	9%
الموز	7%
التمور	3%
متنوع	19%

البنك الدولي، تقرير تكلفة مياه الري في وادي الأردن 2015

فيما يلي نظرة على العائد المترتب على انتاجية بعض المحاصيل الزراعية في منطقة الأغوار:

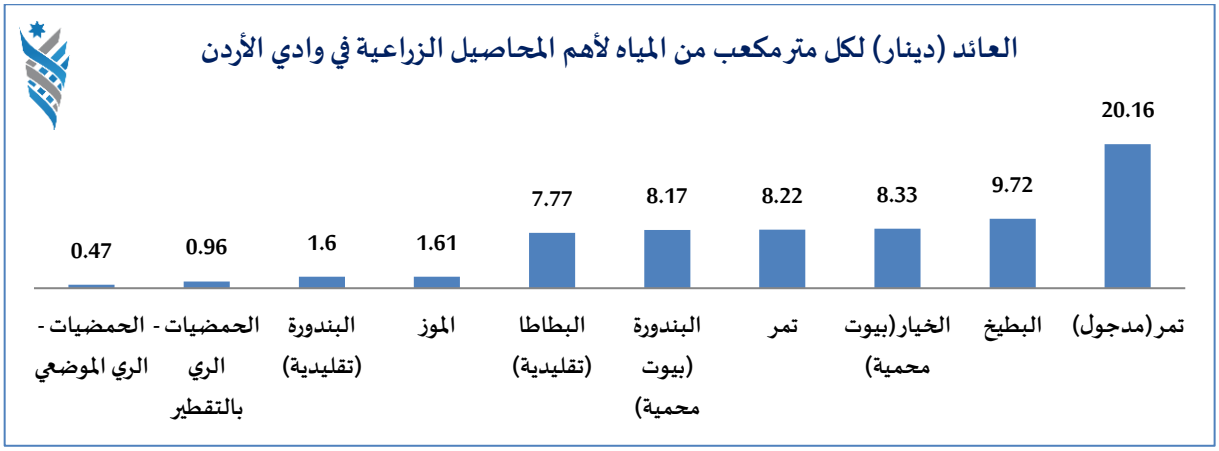

البنك الدولي، تقرير تكلفة مياه الري في وادي الأردن 2015

تجدر الإشارة إلى أن الأرقام المبينة أعلاه قد تم احتسابها بشكل تقريبي، حيث تم قياس إنتاج المحاصيل (من ناحية العائد) مقابل التدفق الإجمالي من المياه، ونظراً لكون المياه المتاحة أقل من الحصة المخصصة فقد تكون الانتاجية الفعلية للمحاصيل أعلى مما هو مبين في الشكل أعلاه.

يعاني الأردن من محدودية الموارد المائية بشكل كبير، وهو ما يفاقم من مستوى التحديات المستقبلية في حال تم التوسع في القطاع الزراعي. **ويمكن تلخيص بعض الحقائق والتحديات المتعلقة بالموارد المائية على النحو التالي:**

1- تقدر كمية مصادر المياه المستخدمة من الموارد المائية غير المتجددة بحوالي (147 مليون متر مكعب) من إجمالي مصادر المياه المتاحة في الأردن، حيث أن نصيب القطاع الزراعي من الموارد المائية غير المتجددة يقدر بحوالي (20%).
2- بلغت نسبة الفاقد من المياه حوالي (50%) من إجمالي كميات التزويد المائي للأغراض المنزلية، وهو ما لا يتناسب مع دولة تعتبر ثاني أفقر بلد من حيث الموارد المائية.
3- يعتبر القطاع الزراعي من أقل القطاعات الاقتصادية من حيث العائد المائي للمتر المكعب الواحد من المياه.
4- تشكل الزراعة المروية حوالي (40%) من إجمالي الأراضي الزراعية (المستغلة) في الأردن. وتعتمد منطقة الأغوار بشكل كامل على الزراعة بالري.

3) الاستثمارات في قطاع الزراعة:

لا زالت حصة الزراعة من الاستثمارات والتمويل ضئيلة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى كالإنشاءات والتجارة والخدمات الصناعية ويعزى السبب في ذلك إلى الخطورة الاستثمارية من حيث تذبذب الإنتاج وتغيرات المناخ وانخفاض العائد على رأس المال المستثمر، اضافة إلى العجز في تمويل الاستثمارات في القطاع الزراعي مقارنة ببعض القطاعات الأخرى.

بالاستناد إلى مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية الصادر عن الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، فقد تراجع هذا المؤشر خلال السنوات ما بين (2012 – 2017)، حيث يقيس المؤشر نصيب القطاع الزراعي من النفقات الحكومية مقسوماً على حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي ويتم حسابه كنسبة لهذين السهمين، وذلك بهدف قياس التقدم المحرز نحو زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي.

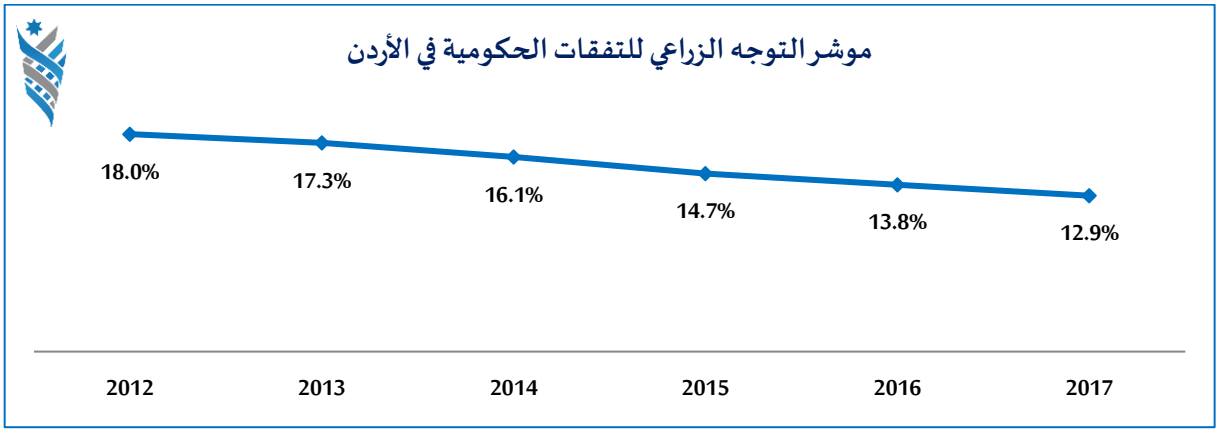

منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، أهداف التنمية المستدامة

من جهة أخرى، فقد بلغ إجمالي قيمة القروض البنكية لقطاع الزراعة 337 مليون لتشكل ما نسبته 1.2% من إجمالي التسهيلات البنكية لعام 2019، وذلك نتيجة لتصنيف البنوك في الأردن للقطاع الزراعي على أنه من القطاعات عالية المخاطر؛ مما أدى إلى الإحجام عن تمويل الشركات الزراعية وخاصة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

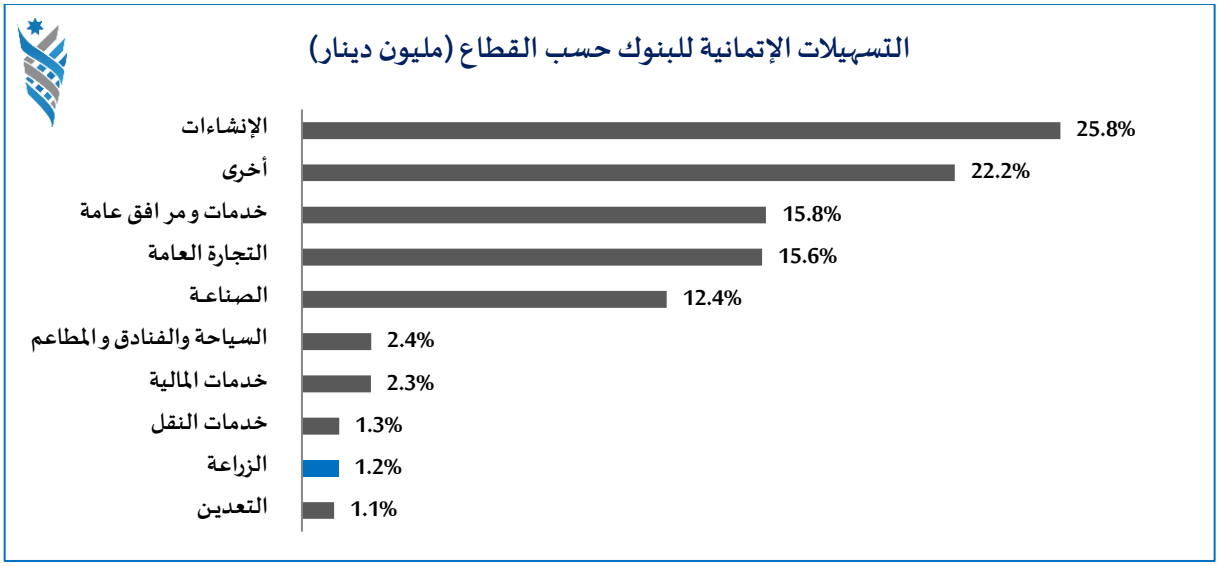

البنك المركزي، النشرة الإحصائية السنوية، توزيع التسهيلات الائتمانية 2019

تعتبر مؤسسة الإقراض الزراعي أحد أهم الركائز الأساسية في تمويل صغار المزارعين والتي بدورها تعزز من الدور الاستثماري في القطاع الزراعي. وبالنظر إلى القروض الزراعية حسب نشاط الاستثمار، يتضح أن النسبة الأكبر من القروض الزراعية موجهة لتنمية وتطوير أنشطة الإنتاج الحيواني بنسبة (33.7%)، يليها القروض المخصصة لشراء مستلزمات الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بحوالي (24.1%). تجدر الإشارة إلى أن مجموع القروض الممنوحة للمزارعين للفترة (1960-2018) بلغ حوالي 770 مليون دينار.

مجال الاستثمار الزراعي	قيمة القروض (مليون دينار)	الأهمية النسبية (%)
تنمية وتطوير الإنتاج الحيواني	260	%33.7
مشاريع مستلزمات الإنتاج الزراعي	186.2	%24.1
اعمار واستغلال الراضي الزراعية	120.8	%15.7
تطوير مصادر المياه واستخدام التقنيات الحديثة	113	%14.7
مشاريع التصنيع والتسوق الزراعي وشراء المعدات	82.1	%10.7
برنامج التمويل الريفي (2016-2018)	8.6	%1.1
المجموع	**770.7**	**%100**

مؤسسة الإقراض الزراعي، تقارير سنوية

كما تشير الأرقام الصادرة عن البنك المركزي إلى تناقص عدد الشركات المسجلة في القطاع الزراعي، حيث تراوحت أعداد الشركات الزراعية خلال الفترة ما بين (2016-2018) حوالي 810 و816 شركة، إلى أن انخفض إجمالي عدد الشركات المسجلة لعام 2019 في الأردن ليصل إلى 656 شركة زراعية فقط.

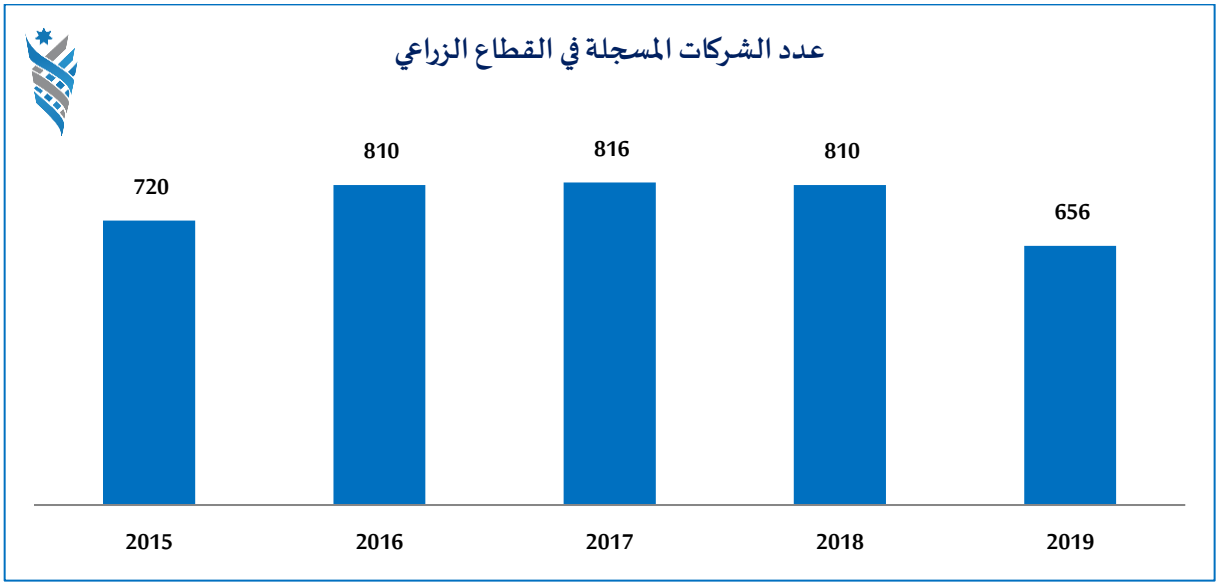

البنك المركزي، النشرة الإحصائية السنوية، توزيع التسهيلات الائتمانية 2019

4) التكنولوجيا الزراعية

يمر النهج التقليدي المتبع في عملية الإنتاج الزراعي وقطاع تصنيع الأغذية بمرحلة تغير جوهرية؛ حيث تحتل العلوم والتكنولوجيا صميم الثورة الزراعية القادمة، والتي سيكون لها الأثر الإيجابي في تحسين ومعالجة احتياجات المستهلكين وإعادة هيكلة سلسلة القيمة الغذائية.

ووفقاً للتقرير الصادر عن القمة العالمية للحكومات لعام 2018 حول مستقبل تكنولوجيا الزراعة، أشار التقرير إلى أربعة تحديات رئيسية ستزيد من الضغط على النموذج الزراعي التقليدي فيما يتعلق بتلبية متطلبات المستقبل ويشمل ذلك؛ الزيادة المضطردة في تعداد السكان العالمي، وندرة الموارد الطبيعية، والتغير المناخي، وهدر الغذاء.

وبين التقرير إلى إن التقدم في التكنولوجيا والتقنيات الجديدة سيؤدي إلى تحول في العمليات الزراعية من حيث طريقة الإنتاج وزيادة الكفاءة في السلسلة الغذائية ودمج التقنيات والتطبيقات الشاملة مع الصناعات الغذائية لمختلف القطاعات المرتبطة. كما تشير البيانات إلى تزايد الاستثمار العالمي في مجال التكنولوجيا الزراعية، حيث بلغ إجمالي الاستثمار 1.6 مليار دولار خلال الربع الثاني (بعد الجائحة)، نتيجة لتفاعل المستثمرين مع حالة عدم اليقين التي تسببت بها جائحة كورونا. وبحسب شركة (AgFunder) فقد حققت الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا الزراعية نمواً بنسبة تزيد عن 80% سنوياً منذ عام 2012.

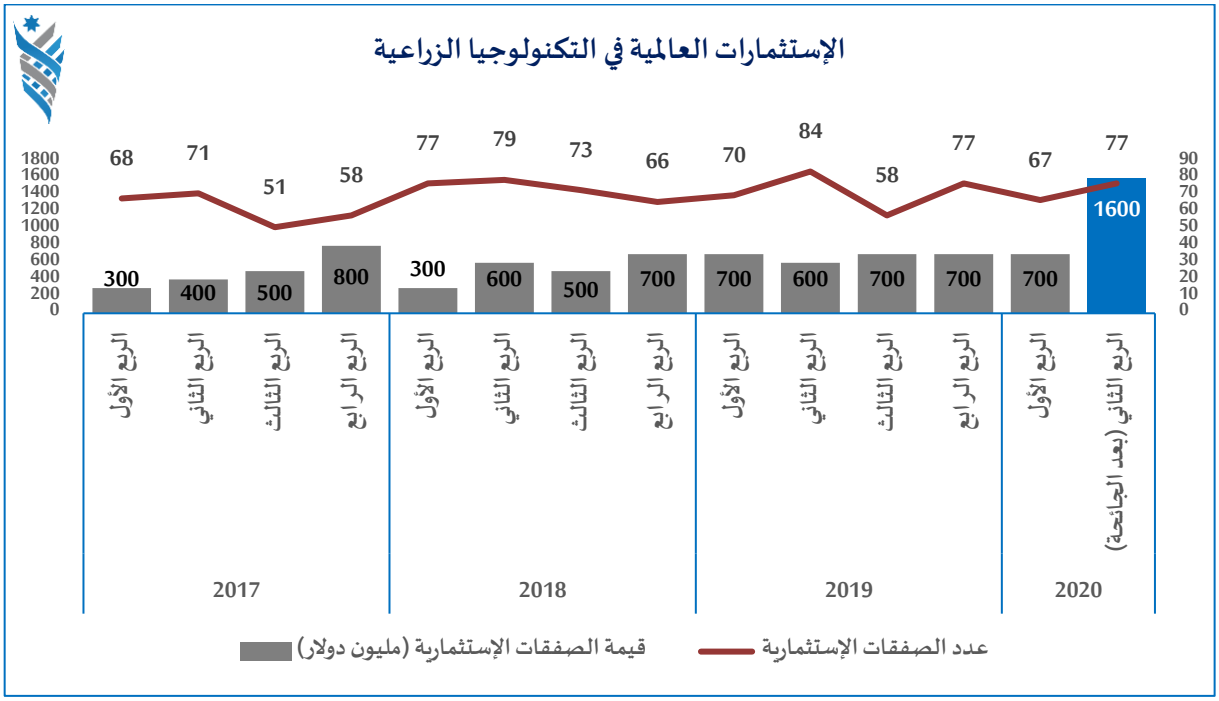

يتوقع أن تستخدم الزراعة المستقبلية تقنيات متطورة مثل الروبوتات وأجهزة استشعار درجة الحرارة والرطوبة والصور الجوية، والتي بدورها ستتيح للشركات والمزارعين تحقيق أرباح أكبر وستكون أكثر أماناً وكفاءة وملائمة للبيئة. كما أن الزراعة الحديثة لن تعتمد -بعد الآن-على استخدام المياه والأسمدة والمبيدات بشكل أساسي؛ وبدلاً من ذلك، سيستخدم المزارعون الحد الأدنى من الكميات المطلوبة وسيتمكن المزارعون من زراعة المحاصيل في المناطق القاحلة واستخدام موارد طبيعية ومستدامة مثل الشمس ومياه البحر لزراعة المحاصيل الزراعية.

تساهم جميع هذه التقنيات في تغيير نظرة أصحاب المصلحة والمعنيين بالقطاع الزراعي، ويمكن للحكومات عبر تغييرها للنموذج الزراعي التقليدي، أن تحقق الفوائد التالية:

1. ضمان الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الواردات الزراعية عن طريق تحقيق اكتفاء ذاتي لبعض السلع الاستراتيجية.
2. التحول إلى مصدر للمنتجات الزراعية، إضافة إلى الملكيات الفكرية والحلول الزراعية الابتكارية.
3. زيادة الإنتاجية ودعم التحول نحو اقتصاد قائم على الابتكارات والمعرفة.

تعتبر الزراعة الحديثة وسيلة فعالة في تعزيز نمو القطاع الزراعي وزيادة مستوى انتاجيته، إضافة إلى دورها الأساسي في تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية. الأمر الذي يتطلب من المعنيين وأصحاب القرار في الأردن تحديد مدى استخدام التكنولوجيا في القطاع الزراعي وماهي الإمكانيات المتاحة في تطبيق هذه التقنيات والاستثمارات اللازمة لها.

5) الموارد البشرية

تناقص حجم السكان الريفيين (من إجمالي السكان) على مدى العقود الأخيرة في الأردن؛ حيث بلغت نسبة السكان الريفيين في عام 1960حوالي نصف إجمالي تعداد السكان في الأردن، إلى أن وصلت هذه النسبة بحلول عام 2019 ما يقارب من (9%) فقط. ويعود السبب في تنامي ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة في الأردن إلى قلة الدخل المتحصل من الأنشطة الزراعية وضعف مستوى الخدمات الأساسية المقدمة في الريف، إضافة إلى ارتفاع معدلات الأجور في الأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل الصناعة والخدمات؛ حيث يقدر متوسط دخل الفرد في القطاع الصناعي والخدمي حوالي 3 أضعاف متوسط دخل الفرد في النشاط الزراعي.

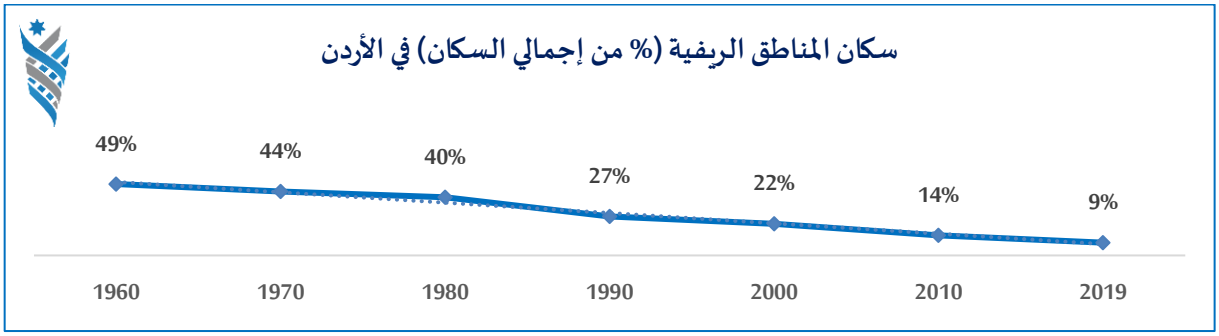

البنك الدولي، قاعدة بيانات

وتشير البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة إلى تركز العمالة الوافدة في القطاع الزراعي الأردني، حيث بلغت نسبة العمال الدائمين (من غير الأردنيين) نحو 75% من إجمالي العمال الدائمين في القطاع، والبالغ عددهم (23,317).

نوع العمالة	أردنيين	غير أردنيين	المجموع
العمال الدائمين	6,009	17,308	23,317
العمال الموسميين	1,299	5,022	6,321
العمال العرضيين	19,017	31,815	50,830

دائرة الإحصاءات العامة، أعداد وخصائص العاملين 2017

وفيما يتعلق بإنتاجية العامل الزراعي؛ يعد الأردن ثاني بلد بعد لبنان من حيث ارتفاع نصيب العامل الزراعي مقارنة بالدول العربية؛ حيث بلغ نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي الأردني لعام 2018 حوالي (18,560 دولار)، في حين بلغت في لبنان حوالي (52,982 دولار).

تجدر الإشارة إلى أن معدل نصيب العامل الزراعي في الدول العربية لا يتجاوز الـ 15% من نصيب العامل الزراعي في الدول المتقدمة، وهو ما يشير إلى ارتفاع قيمة المخرجات الزراعية في تلك الدول نتيجة للاستغلال الأمثل من التكنولوجيا في زيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية لديها، إضافة إلى الدعم الحكومي لمدخلات الإنتاج وكفاءة السياسات الاستثمارية المتبعة لتطوير القطاع الزراعي.

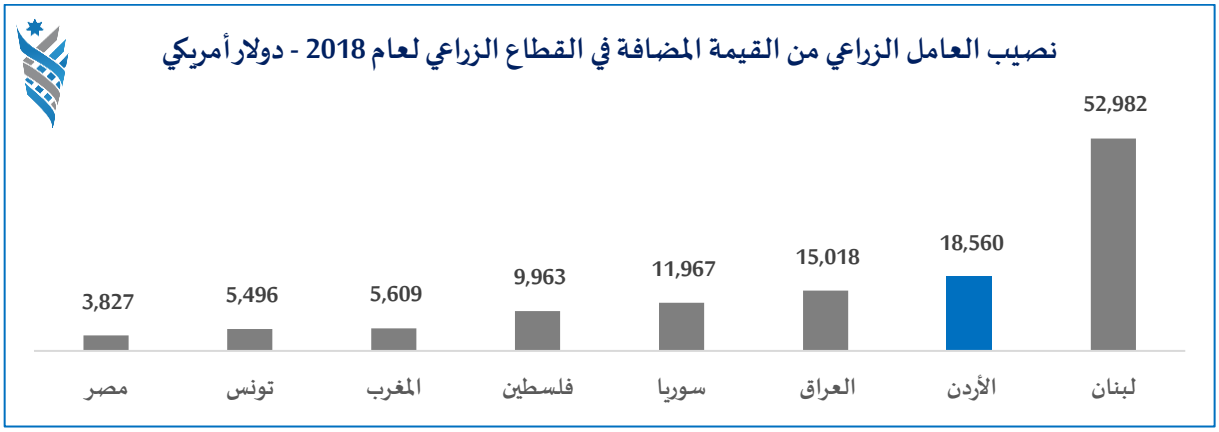

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020

نصيب العامل الزراعي= قيمة الناتج الزراعي/ عدد العاملين الزراعيين

4. التوصيات:

يعاني القطاع الزراعي في الأردن من مشاكل معقدة ومركبة كانخفاض الدعم الحكومي وقلة المخصصات الاستثمارية والتمويلية المتاحة على المستويين العام والخاص، وانعدام الهياكل التنظيمية وضعف الجوانب التأهيلية للعاملين، إضافة إلى عدم الاستفادة من التكنولوجيا والبحث العلمي ذو القيمة المضافة بتعزيز نمو القطاع بشكل فعال، مما أدى إلى عدم استغلال الطاقة الإنتاجية القصوى للقطاع.

بناءً على ما سبق ذكره، يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني:

1. توفير بيانات زراعية محدثة وشاملة حول الصادرات والواردات الزراعية بغية بناء إطار متكامل لأهم المحاصيل الزراعية من حيث التنافسية والأهمية النسبية، وذلك من خلال الربط بين الأسواق الخارجية (المصدر إليها) بما يوفره القطاع من سلع زراعية أولية.
2. تعزيز التكامل بين الزراعة والصناعات الغذائية من خلال دراسة الصناعات الغذائية المتاحة في الأسواق بهدف الربط ما بين السلع الزراعية المنتجة محلياً والسلع التي يسعى القطاع إلى التوسع في إنتاجها؛ مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار السلع الاستراتيجية مثل القمح والشعير.
3. وضع إطار تشريعي وقانوني لتنظيم ملكية الأراضي الزراعية، إضافة إلى استغلال كافة الأراضي الصالحة الزراعة التابعة لخزينة الدولة، وذلك ضمن استراتيجية تغيير طويلة الأمد وبرنامج شامل.
4. استحداث شراكة بين المؤسسات الحكومية وبالتعاون مع شركات التأمين بهدف تكوين كيان زراعي مختص بتعويض صغار المزارعين من أي خسائر محتملة نتيجة للتقلبات الجوية أو موجات الصقيع.
5. إنشاء هيئة زراعية تابعة للمركز الوطني للبحوث الزراعي في سبيل دراسة إنتاجية المحاصيل الزراعية وخاصة الحقلية مثل القمح والشعير؛ وتقديم الدعم الفني والتقني للمزارعين بأقل التكاليف، لما سيعود بالنفع على القطاع.
6. ضرورة التوسع في المشاريع ذات العلاقة بالمياه المعالجة، وذلك في سبيل الوصول إلى نسبة تزويد عالية للقطاع الزراعي بالمياه المعالجة، خاصة إذا ما تم التوسع في القطاع الزراعي مستقبلاً؛ مع التركيز على نوعية المياه المعالجة التي تتلاءم مع المحاصيل الزراعية.
7. تعزيز إدارة الموارد المائية بشكل فعال والتخفيف من نسبة الفاقد من المياه، من خلال إعادة تصميم شبكات المياه، واستبدال العدادات القديمة بأخرى ذكية وتصحيح بيانات المشتركين عن طريق مسح شامل. وذلك في سبيل التخفيف من نسبة الفاقد في الأردن.
8. تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وذلك بتطوير علاقة ثنائية بين الحكومة والشركات الزراعية تضمن تسهيل القروض البنكية وبأسعار فائدة منخفضة، بالإضافة إلى تنويع التسهيلات المالية بما يتلاءم مع قدرات الشركات الزراعية.
9. تشجيع ودعم المشاريع الابتكارية وإعادة هيكلة سياسة الدعم الزراعي على أساس تحقيق أهداف مرتبطة بالتوسع في استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة.

توصيات منتدى الاستراتيجيات الأردني لتعزيز نمو القطاع الزراعي
منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM
توفير بيانات زراعية محدثة وشاملة حول الصادرات والواردات الزراعية بغية بناء إطار متكامل لأهم المحاصيل الزراعية من حيث التنافسية والأهمية النسبية.
استحداث شراكة بين المؤسسات الحكومية بالتعاون مع شركات التأمين بهدف تكوين كيان زراعي مختص بتعويض صغار المزارعين عن أي خسائر محتملة نتيجة للتقلبات الجوية أو موجات الصقيع.
تعزيز إدارة الموارد المائية بشكل فعال والتخفيف من نسبة الفاقد من المياه من خلال تحسين شبكات المياه.
تعزيز التكامل بين الزراعة والصناعات الغذائية من خلال دراسة الصناعات الغذائية المتاحةبهدف الربط ما بين السلع الزراعية المنتجة محليا والسلع التي يسعى القطاع إلى التوسع في إنتاجها.
إنشاء هيئة زراعية تابعة للمركز الوطني للبحوث الزراعية في سبيل دراسة إنتاجية المحاصيل الزراعية.
ضرورة التوسع في المشاريع ذات العلاقة بالمياه المعالجة، وذلك في سبيل الوصول إلى نسبة تزويد عالية للقطاع الزراعي بالمياه المعالجة.
وضع إطار تشريعي وقانوني لتنظيم ملكية الأراضي الزراعية، إضافة إلى استغلال كافة الأراضي الصالحة الزراعة التابعة لخزينة الدولة.
تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وذلك بتطوير علاقة ثنائية بين الحكومة والشركات الزراعية تضمن تسهيل القروض البنكية وبأسعار فائدة منخفضة.
www.jsf.org /JordanStrategyForumJSF @JSFJordan
التاريخ: شباط 2021
المصدر: دراسة منتدى الاستراتيجيات الأردني: «محركات النمو في قطاع الزراعة: ما المطلوب لتعزيز الاكتفاء الذاتي؟»

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

Tel: +962 6566 6476 Fax: +962 6566 6376
info@jsf.org www.jsf.org
/JordanStrategyForumJSF @JSFJordan